اسناد حسبت الى المفعول الثاني غير جايز لان الثاني في هذا الباب خبر في الحقيقة
فلو اسند اليه يلزم ان يكون ان يجعل مخبرا عنه ضلا فالابن الانباري فانه جاز الاسناد
الى الثاني في باب حسبت ان امن من انعكاس المعنى فاجاز في ظننت زيدا قائما ظن قايم
زيدا لانه لا ريب في كون المظنون هو القيام فيهما ولم يجز في ظننت زيدا اخوك
ظن اخوك زيدا لانعكاس المعنى وظهر مما قلنا ان الاستثناء على قول غير ابن الانباري
ومنصوب الفعل منقسم على ضربين الاول خاص والثاني عام فالخاص اي المنصوب
الفعل الخاص ثلثة احدها المفعول به انما كان المفعول به من المنصوبات الخاصة
ببعض الافعال لانه اي المفعول به انما يكون للمتعدي اي للفعل المتعدي كما ذكرنا
من قبل لان المتعدي ما نصب المفعول به وهو اي المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل والمراد
بالوقوع التعلق لا الامر الحسي اذ لو اريد ذلك يخرج بعض المفاعيل نحو علمت زيدا
واردته وكلمته ونحو ذلك فان هذه الافعال فيها ليست بواقعة على زيد حسا
ولقايل ان يقول ان تعريف المفعول به غير مانع او يدخل فيه ما ليس منه نحو زيد
في قولك زيد ضربته فان الضرب وقع عليه مع انه ليس بمفعول به والجواب عنه ان
يقول لانسلم ان الضرب وقع عليه اصطلاحا بل يقع على ضمير وهو مفعول به فلا يكون
زيد في مثل ما سبق مفعولا به وثانيها التمييز وانما كان التمييز من المنصوبات
الخاصة ببعض الافعال لانه اي التمييز انما يكون اي ما يكون الا للمبهم لا يجيء الا اسما
وجد فيه الابهام مثاله نحو طاب زيد نفسا وتصبب الفرس عرقا وكذا في التنزيل
واشتعل الرأس شيبا واعلم ان التمييز باب معتبر عن الاصل اذ الاصل في طاب زيد
نفسا وتصبب الفرس عرقا واشتعل الرأس شيبا طاب نفس زيد وتصبب عرق الفرس
واشتعل الرأس

واشتعال الشيب في رأسي فازيد عنه للمبالغة والتاكيد اما للمبالغة فلان ذكر
شيء مجملا ثم ذكره مفصلا الا انه وقع في الذهن من ان يذكره مفصلا
واما التاكيد فلانه بمنزلة تكرير الشيء مرتين للاجمال والتفصيل وثالثها المخرب
المنصوب وهو ايضا من المنصوبات الخاصة ببعض الافعال لانه اي
الخبر المنصوب انما يكون اي ما يكون الا في الافعال المعدودة على ما سيجيء وهو
كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وما زال وما فتى وما انفك
وما برح وما دام وليس فان قيل كيف جعل الخبر من معمول العوامل اللفظية
القياسية والمنصوب الحال ان عامله سماعي لان عامل الافعال الناقصة وهي
سماعية والجواب عنه انه جعل الخبر المنصوب من معمول الفعل الناقصة مطلقا
لا من معمول الفعل القياسية حتى يرد ما ذكرتم والعام اي منصوب الفعل العام محصور
في خمسة الاول المصدر والثاني الظرف فيه والثالث المفعول له والرابع المفعول
والخامس الحال اما الاول اي المصدر فكل فعل متعد يا كان او لازما ينصب مصدره
سواء كان مبهما او محدودا او معرفة او نكرة والمراد من المبهم ما لا يدل على اكثر
مما دل عليه الفعل ومن المحدود ما يدل على اكثر مما دل عليه الفعل مثال المبهم ضربت
ضربا ومثال المحدود نحو ضربته ضربة فضربة يدل على ما دل الفعل عليه وهو الضرب
وعلى اكثر وهو النوع ومثال المعرفة نحو ضربة الفرس الذي تعلم وانما لم يذكر المثال للمصدر
النكرة اكتفاء بمثال المصدر المبهم وكذا ينصب الفعل ما كان بمعنى المصدر ايضا
اي كما ينصب الفعل المصدر مثاله نحو ضربته سوطا فان ضربته ينصب سوطا
وهو ليس بمصدر بل اقيم مقام المصدر لانه لما كان آلة الضرب سد به مسده

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)